الأمم المتحدة

A/79/739

الجمعية العامة

Distr.: General
30 January 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 34 من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

المطالبة بوقف إطلاق النار في غزة

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة دإط-ES-10/26 المعنون "المطالبة بوقف إطلاق النار في غزة". وعلى نحو ما هو مطلوب في الفقرة 10 من القرار، يتضمن التقرير تقييماً لاحتياجات غزة في الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل، وتفصيلا لعواقب النزاع الدائر في غزة على الصعد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي، واستعراضاً عاماً لعمل مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة الذي له صلة بغزة، مشفوعا بتوصيات بشأن سبل تعزيز التنسيق بين تلك المكونات.

070225 300125 25-00882 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة دإط-26/10 المعنون "المطالبة بوقف إطلاق النار في غزة". ففي ذلك القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً خطياً شاملاً في غضون 60 يوماً من اتخاذ القرار يتضمن تقييماً لاحتياجات غزة في الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل، وتفصيلا لعواقب النزاع الدائر في غزة على الصعد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي، واستعراضاً عاماً لعمل مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة الذي له صلة بغزة، مشفوعا بتوصيات بشأن سبل تعزيز التنسيق بين تلك المكونات. وكما أشير في الرسالة المؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة، يتضمن التقرير أيضا مقترحات بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة إسهاما في تعزيز المساءلة.

2 - وتُقدَّم معلومات بشأن الحالة السياسية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة، وبشأن العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في عدة تقارير دورية تعدها الكيانات المعنية وتقدمها إلى مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما يشمل إحاطات مجلس الأمن الشهرية التي يقدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ وإحاطات مجلس الأمن التي تقدمها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة؛ وتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)؛ والتقرير السنوي للأمين العام عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛ وتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل؛ وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني؛ والتقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ والتقريرين نصف السنويين اللذين يقدمهما مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني؛ والتقارير السنوية ونصف السنوية المقدمة من الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة وإلى مجلس حقوق الإنسان.

3 - وفي 19 كانون الثاني/يناير 2025، دخل اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة حيز التنفيذ. ويجري تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق على مدى 42 يوماً التزمت حماس بأن تفرج خلالها عن 33 رهينة كما التزمت إسرائيل بأن تطلق فيها سراح نحو 900 1 من الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين. ومن المقرر أن تنطلق أثناء المرحلة الأولى المفاوضات الرامية إلى تمديد وقف إطلاق النار عبر مرحلة ثانية. ويتيح وقف إطلاق النار زيادة كبيرة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، بما في ذلك الشمال.

ثانيا - العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على النزاع في غزة

4 - في إثر الأعمال الإرهابية المروعة التي ارتكبتها حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أسفرت الأعمال العدائية والعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة عن سقوط ضحايا بلغت أعدادهم مستويات مأساوية ، من ضمنهم أعداد كبيرة من النساء والأطفال، وأدت إلى موجة نزوح كبرى في أوساط المدنيين وتدمير واسع النطاق شمل البنية التحتية المدنية. ومن

المرجح أن تكون أحكام القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، قد تعرضت لانتهاكات متكررة في أثناء الأعمال العدائية المذكورة. ومنذ اتخاذ القرار دإط-26/10 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2024 وحتى 19 كانون الثاني/يناير، أسفرت العمليات عن سقوط أعداد كبيرة إضافية من الضحايا ونزوح ودمار هائل، مع فرض حصار على شمال غزة. وبلغ عدد النازحين داخليا نحو 1,9 مليون شخص – أي ما يعادل 90 في المائة من سكان غزة – ومعظم هؤلاء تعرضوا لحالات نزوح متكررة أو طويلة العهد بسبب النزاع وأوامر الإخلاء العسكرية الإسرائيلية التي شملت حوالي 80 في المائة من قطاع غزة. وطيلة النزاع، احتجزت حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى رهائن، من ضمنهم نساء وأطفال، في ظروف مروعة، وشنت هجمات على القوات الإسرائيلية، وأطلقت صواريخ وغيرها من القذائف عشوائيا على إسرائيل. وذكرت إسرائيل أن حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى وضعت مقاتلين ومعدات عسكرية وسط المدنيين وفي البنية التحتية المدنية وتحت مناطق مكتظة بالسكان.

5 - وحسب ما ذكرته وزارة الصحة في غزة، قُتل نحو 354 47 فلسطينيا، من بينهم 319 13 طفلا و216 7 امرأة، ولا يزال آلاف الأشخاص في عداد المفقودين ممن يعتقد أنهم مدفونون تحت الأنقاض. وأصيب ما لا يقل عن 563 111 فلسطينيا في قطاع غزة، غالبيتهم من النساء والأطفال، بجروح أدى بعضها إلى تشوهات غيرت مجرى حياة عدد كبير منهم. وحسب ما ذكرته السلطات الإسرائيلية، قُتل نحو 700 1 من الإسرائيليين والرعايا الأجانب في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وفي سياق الأعمال العدائية التي تلت ذلك بين إسرائيل وحماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في غزة، ويشمل ذلك العدد ما لا يقل عن 310 نساء و 57 طفلًا، وما لا يقل عن 820 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصيب آلاف الإسرائيليين في تلك الأعمال العدائية. وكان لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر تأثير مدمر على العديد من المجتمعات المحلية في إسرائيل، بما في ذلك في جنوب إسرائيل قريبا من غزة، حيث اختُطف العديد من الأشخاص أو قتلوا أو هجروا. وفي المجموع، اختُطف 251 شخصاً من إسرائيل في أثناء الهجمات؛ وأُفرج عن 109 منهم في عام 2023. وحسب ما جاء في مصادر إسرائيلية، لم يزل 90 رهينة، من بينهم 6 نساء وطفلان، محتجزين لدى الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة حتى 27 كانون الثاني/يناير 2025، ويعتقد أن عددا من الرهائن الذين ما زالوا محتجزين قد لقوا حتفهم. كذلك، فقد نشرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع تقارير مقلقة بشأن النزاع. فوفقا لاستنتاجاتها التي نشرت في 4 آذار/مارس 2024، تلقى فريق البعثة معلومات واضحة ومقنعة تفيد بارتكاب أعمال العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب الجنسي والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، بحق بعض النساء والأطفال خلال فترة احتجاز الرهائن، ولديه أسباب معقولة تحمله على الاعتقاد باحتمال استمرار هذا العنف. وفي أيلول/سبتمبر 2024، أعربت أيضا عن قلقها العميق تجاه التقارير التي نشرتها الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة والتي تصف التدهور الكبير في ظروف اعتقال الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر وتصعيد النزاع في غزة. وقد ترقى هذه التقارير عن العنف الجنسي وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة إلى مستوى التعذيب الجنسي. ودعت إلى إجراء تحقيقات فورية وشاملة ومستقلة ونزيهة وفعالة في جميع الانتهاكات المزعومة.

6 - وقُتل ما لا يقل عن 351 من العاملين في المجال الإنساني في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، معظمهم من موظفي الأونروا. وبلغ مجموع من قتلوا من موظفي الأمم المتحدة 277 موظفا.

7 - ونتيجة للهجمات التي شنتها حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى داخل إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والقذائف التي أطلقت من غزة باتجاه إسرائيل منذ تلك الهجمات، نزح عشرات الآلاف من الإسرائيليين من منازلهم في جنوب إسرائيل. وأصيبت البنية التحتية السكنية والمدنية في إسرائيل بأضرار كبيرة. وحسب ما ذكرته السلطات الإسرائيلية، فاق عدد ما أُبلغ عنه من المطالبات المتعلقة بالممتلكات الخاصة التي لحقتها أضرار 000 16 مطالبة، كما فاق عدد ما أبلغ عنه من المطالبات المتعلقة بالأضرار التجارية 800 1 مطالبة. ودفعت حكومة إسرائيل أكثر من 1,32 بليون شيكل جديد كتعويضات لسكان جنوب ووسط إسرائيل الذين تعرضوا لأضرار مادية مباشرة في الممتلكات نتيجة للأعمال العدائية.

8 - لقد بلغت مظاهر الدمار والعواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن العمليات العسكرية المكثفة التي قام بها الجيش الإسرائيلي في غزة مستوى كارثيا. ويشير تحليل أجرته الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة إلى أن النزاع أدى إلى انتكاس التنمية البشرية في غزة بما يصل إلى 69 عاما[1]. فقد انهارت النظم الصحية ونظم المياه انهيارا تاما تقريبًا حيث أصيبت شبكات التوزيع بدمار هائل كما دُمّر أكثر من 80 في المائة من المرافق الرئيسية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وانهار قطاع الطاقة ومعالجة مياه المجارير والصرف الصحي وآليات معالجة النفايات الصلبة بسبب ما لحق بها من أضرار جسيمة وتعذُّر إمكانية الوصول إليها وانعدام الموارد الحيوية لتشغيلها. ودُمّر ما يفوق 60 في المائة من المنازل و 65 في المائة من الطرق. وبلغت نسبة ما دُمر أو تضرر من المدارس في غزة 88 في المائة. ولم يكن نحو 20 من مستشفيات غزة البالغ عددها 36 مستشفى قادرا على أداء وظائفه قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ولم تكن المستشفيات الـ 16 المتبقية تؤدي وظائفها إلا جزئيا. وليس ثمة سوى 37 في المائة من مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تعمل بصورة جزئية بسبب الدمار والندرة الخطيرة في الأدوية واللوازم الضرورية والمعدات وعدم توفر الطاقة الكهربائية بالقدر الذي يمكن التعويل عليه. وكان ثمة 000 14 تقريبا من الأشخاص المصابين بأمراض خطيرة أو جروح بالغة ممن هم بحاجة إلى إجلاء طبي قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. وأدت الهجمات التي استهدفت المستشفيات والأماكن المحيطة بالمستشفيات في غزة خلال فترة النزاع إلى حرمان شمال غزة من الرعاية الصحية الأساسية الكافية قبل وقف إطلاق النار في 19 كانون الثاني/يناير.

9 - وأدى النزاع إلى تراكم أكثر من 50 مليون طن من الحطام في غزة، ويوجد ضمن هذا الركام رفاتُ الأشخاص الذين قتلوا، إضافة إلى الذخائر غير المنفجرة والأسبستوس وغيره من المواد الخطرة. كما أدى إلى نفوق الماشية وإبادة الأراضي الزراعية والأشجار والبنية التحتية للنظم الزراعية الغذائية. وأدت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الأساسية للكهرباء واقترانها بالقيود الصارمة التي فرضتها إسرائيل على استيراد الوقود والغاز إلى أزمة عامة في مجال الطاقة، حيث توقفت محطة توليد الكهرباء الرئيسية عن العمل فتسبب ذلك في انقطاع شبه تام للتيار الكهربائي منذ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

10 - ووفقا للتقييم المؤقت السريع للأضرار والاحتياجات الذي أجراه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، يقدر مجموع الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية والخسائر الاقتصادية والاجتماعية بسبب النزاع في الأرض الفلسطينية المحتلة بقيمة لا تقل عن 29,9 بليون دولار و 19,1 بليون دولار،

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "حرب غزّة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين". يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.undp.org/arab-states/publications/gaza-war-expected-socio-economic-impacts-state-palestine-october-2024.

تباعا، ليصل إجمالي القيمة المقدرة لآثار النزاع إلى 49 بليون دولار. أما من حيث الأضرار المادية، فقد كان قطاع الإسكان هو الأكثر تضررًا بما قيمته 15,8 بليون دولار (53 في المائة من مجموع الأضرار)، يليه قطاع التجارة والصناعة بما قيمته 5,9 بلايين دولار (20 في المائة)، ثم قطاع النقل بما قيمته 2,5 بليون دولار (8 في المائة)، وقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بما قيمته 1,53 بليون دولار (5 في المائة).

11 - وأدت حركة النزوح الواسعة النطاق لما عدده 1,9 مليون شخص إلى تلاشي نظم الدعم الأسري والمجتمعي، وأصبح الأشخاص بسبب ذلك في حالة ضعف متزايد وبخاصة منهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. و أدى تدمير أو تضرر مدارس غزة قاطبة تقريبًا إلى توقف تعليم مئات الآلاف من الأطفال، ربما لعدة سنوات قادمة، ونشأ من جراء ذلك الخوف من نشوء "جيل ضائع" محروم من فرص التعلم. وأدى انتشار حالات الاكتراب الواسعة النطاق، لا سيما في أوساط الأطفال الذين عاينوا أعمال العنف المستمر وقاسوا مشاعر الفقد وانعدام الأمن في أشد مظاهره وحرموا ضروريات البقاء على قيد الحياة، إلى تفاقم حالات الصدمة والقلق واضطراب الكرب التالي للرضخ، وتفاقم ذلك بسبب انهيار خدمات الصحة النفسية. وقد يُتّم آلاف الأطفال بسبب النزاع أو لم يعد لهم من أفراد أسرهم أحد على قيد الحياة، وهذا وضع يزيد من شدة ضعفهم بسبب انعدام الخدمات الحيوية من حيث الرعاية والدعم. وتواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة، بما في ذلك العنف الجنساني في أماكن النزوح المكتظة وغير الآمنة، في حين تعاني الأسر الوحيدة العائل – التي تتولى شؤون العديد منها نساء أرامل – مظاهر التهميش الاقتصادي والاجتماعي. وأدى التفكك الاجتماعي الناجم عن النزاع واقترانه باستنزاف الموارد الأساسية إلى استفحال مظاهر التوتر داخل مجتمعات النازحين وبين الذين يسعون إلى الحصول على المعونة والذين يقدمونها. وسيكون لهذه التصدعات الاجتماعية العميقة عواقب طويلة الأمد على انتعاش غزة.

12 - على أن الوقع الاقتصادي للنزاع أشد وطأة بالفعل من أي انكماش اقتصادي شهدته الأرض الفلسطينية المحتلة في السابق. ومن المتوقع أن يكون الدمار الواسع الذي لحق بالموجودات الرأسمالية في غزة، علاوة على انخفاض الإنتاجية، والآثار المترتبة في سوق العمل على الخسائر البشرية والإصابات والنزوح قد أدى في عام 2024 إلى وقوع انكماش في اقتصاد غزة بنسبة 83 في المائة. ومن المتوقع أن تكون نسبة الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة قد ارتفعت إلى 74,3 في المائة في عام 2024، قياسا إلى نسبة 38,8 في المائة المسجلة في نهاية عام 2023. وتصل نسبة البطالة في غزة إلى 80 في المائة. وتبلغ التكلفة الاقتصادية للأضرار ما يقرب من ضعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأرض الفلسطينية المحتلة قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويتوقع تبعا لذلك أن تكون مساهمة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني الكلي قد انخفضت إلى 3 في المائة في عام 2024، بعدما كانت تبلغ 17 في المائة قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، على الرغم من أنه يضم 40 في المائة من السكان الفلسطينيين المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن المتوقع أن تؤثر عواقب هذه الصدمة تأثيرا كبيرا وطويل العهد في الأنشطة الاقتصادية على امتداد عدة سنوات قادمة.

ثالثا - تقييم الاحتياجات في غزة

13 - يتطلب حجم الأزمة الإنسانية حاليا وفي الأجل القصير استمرار التركيز على تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. ففي 11 كانون الأول/ديسمبر 2024، أصدرت الأمم المتحدة نداءً إنسانياً عاجلاً

بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة بقيمة 6,6 بلايين دولار، منها 3,6 بلايين دولار مطلوبة لتلبية الاحتياجات الألح لما عدده 2,1 مليون فلسطيني في غزة، أي سكان القطاع قاطبة تقريباً. وتركز هذه الاحتياجات القصيرة الأجل على تلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة بإيصال الإمدادات الطارئة وتوفير الخدمات الضرورية بما يشمل توفير الحماية إلى حين عودة الخدمات والأسواق المحلية إلى سابق عهدها.

14 - ومن بين الاحتياجات الإنسانية التي تحظى بالأولوية في الأجل القصير احتياجان اثنان أحدهما أن يعمل الأطراف على توفير حماية أمتن للمدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني؛ والثاني أن تتوفر الظروف اللازمة للحصول على المساعدات بطريقة مأمونة ودون عوائق، بما يتيح توسيع نطاق المساعدات الإنسانية بشكل ملحوظ. ولأن الغالبية العظمى من المباني السكنية قد أصيبت بأضرار أو دمرت كليا، فإن حوالي 1,13 مليون شخص يعيشون في ملاجئ مؤقتة أو خيام لا توفر الحماية الكافية. وتزداد مخاطر تعرض النساء والفتيات للعنف الجنساني، ويعانين من النقص في المرافق التي تحفظ الخصوصية وتوفر الأمن والنظافة الصحية علاوة على قلة لوازم العناية الصحية أثناء فترة الحيض، وكذلك النقص الفادح في الرعاية الطبية المتاحة للنساء الحوامل اللائي يلدن شهريا والمقدر عددهن بزهاء 000 4 امرأة. ويتفاقم هذا الوضع بسبب انهيار نظم الدعم الاجتماعي وعدم المساواة في الاستفادة من الموارد الشحيحة. وأبلغت وزارة الصحة في غزة عن وفاة ثمانية أطفال بسبب انخفاض درجة حرارة الجسم في كانون الأول/ديسمبر 2024 ومستهل كانون الثاني/يناير 2025.

15 - وسوف يظل من الضروري في الأجل المتوسط توفير المساعدات الإنسانية على نطاق كبير. ومع ذلك، إذا ما توفرت الظروف المواتية - وبخاصة استمرار وقف إطلاق النار وتخفيف قدر كبير من القيود المفروضة على إمكانية الوصول والتنقل، ودعم الجهات المانحة وتحسن الظروف الأمنية بموازاة مع جهود معالجة الأزمة الإنسانية - يمكن توسيع نطاق أنشطة الإنعاش في الأجلين القريب والمتوسط، علاوة على الجهود المبذولة للانتقال إلى إعادة الإعمار على المدى الطويل.

16 - وعمل فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني على التعاون فيما بينهما في التخطيط لعملية الانتعاش في الأجلين القريب والمتوسط. وشملت عمليات التخطيط هذه إقامة شراكة وثيقة مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بشأن عمليات التقييم والانتعاش، والتواصل المستمر مع السلطة الفلسطينية والدول الأعضاء والمجتمع المدني وجهات أخرى. وعلى الرغم من أنه ليس من الممكن في الظروف الحالية إجراء تقييم كامل لمجموع الاحتياجات التي ستكون مطلوبة في غزة، يتيح التقييم المؤقت السريع للأضرار والاحتياجات مؤشراً أوليا على الحجم الهائل للاحتياجات اللازمة لتحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار في القطاع. ويقدر التقرير احتياجات تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار في الآجال القصير والمتوسط والطويل في جميع أنحاء قطاع غزة بما قيمته 53,142 بليون دولار. وتقدر الاحتياجات المطلوبة على المدى القريب في السنوات الثلاث الأولى بحوالي 20,568 بليون دولار من ذلك المبلغ.

17 - وفيما يتعلق باحتياجات تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار، يتطلب قطاع الإسكان ما يقدر بـ 15,2 بليون دولار، وهو ما يمثل حوالي 30 في المائة من مجموع احتياجات تحقيق الانتعاش. ويلي ذلك احتياجات قطاع التجارة والصناعة بما يقدر بـ 6,9 بلايين دولار (12 في المائة)، ثم قطاع الصحة بما يقدر أيضا بـ 6,9 بلايين دولار، فقطاع الزراعة بما يقدر بـ 4.2 بلايين دولار، ثم قطاع التعليم بما يقدر بـ 2.6 بليون دولار من حيث الاحتياجات اللازمة لتحقيق الانتعاش. وتشمل القطاعات الأخرى التي يتطلب إنعاشها احتياجات كبيرة الحماية الاجتماعية (4,18 بلايين دولار) والنقل (2,9 بليون دولار) والمياه والصرف الصحي (2,7 بليون

دولار). وإذا كان بعض القطاعات قد تعرض لأضرار أقل حجما فإن الاحتياجات اللازمة لإنعاشه مرتفعة على نحو أكبر بكثير. وتشمل هذه القطاعات البيئة (1,9 بليون دولار) نتيجة الحطام الهائل المليء بالذخائر غير المنفجرة والتكلفة الباهظة لإزالة الحطام. أما احتياجات الانتعاش الأخرى مثل خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والإعاقة والخدمات المقدمة لضحايا العنف الجنساني والناجين منه فستكون تكلفتها أقل نسبيا ولكنها ستكون عنصرا حاسما في أي جهود لتحقيق الانتعاش الشامل.

18 - كما قامت السلطة الفلسطينية، بالشراكة مع الأمم المتحدة، بالتخطيط للانتعاش وإعادة الإعمار على نحو يركز على تدابير إنقاذ الحياة وتلبية الاحتياجات الأساسية، مع العمل في الوقت ذاته على وضع أسس الانتعاش على المدى الطويل في أربعة قطاعات رئيسية هي القطاع الاجتماعي وقطاع البنية التحتية وقطاع الاقتصاد وقطاع الحوكمة. وتشمل الأنشطة المزمع تنفيذها إدارة الحطام والركام والأنقاض والنفايات الخطرة، وإعادة تشغيل أو إنشاء الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والبلدية، وتوفير الملاجئ المؤقتة والدعم النفسي الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والإصلاحات اللازمة لإتاحة إمكانية الوصول إلى شبكات المياه، والدعم اللازم لإصلاح البنى التحتية للطاقة، واستخدام التوظيف في حالات الطوارئ من خلال برامج النقد مقابل العمل في جميع قطاعات التدخل، وتنشيط القطاع الخاص، واستعادة القدرات والبنى التحتية الحكومية.

رابعا - استجابة الأمم المتحدة في غزة

19 - إن ما يفوق 20 من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المقيمة وغير المقيمة تعمل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أو تعنى بشؤونها من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية والإنسانية للشعب الفلسطيني. ويقوم مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بتنسيق هذه الجهود بالإضافة إلى ولايته السياسية المتعلقة بحل النزاع وتحقيق حل الدولتين بما ينسجم وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. وحشد المكتب الدعم الدولي لمجموعة من المبادئ المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة لترتيبات ما بعد النزاع فيما يتعلق بغزة، مع العمل في الوقت ذاته من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إنهاء الاحتلال وحل النزاع وتحقيق حل الدولتين.

20 - ويقود مكتب المنسق الخاص، بصفته مكتباً متكاملاً، عملية تنسيق عملية التخطيط للإنعاش وإعادة الإعمار من خلال نائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. ومن خلال المكتب المتكامل، قاد مكتب المنسق الخاص جهود التخطيط والاستجابة المبذولة على نطاق فريق الأمم المتحدة القطري لتيسير التعاون بين الوكالات، ومعالجة التحديات الملحة المرتبطة بمسائل الوصول والتنقل والتنسيق، والدعوة إلى تهيئة بيئة مواتية للأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش وإعادة الإعمار، وتعبئة جهود الدول الأعضاء والجهات المانحة وتنسيقها. وكمكتب متكامل، بعمل مكتب المنسق الخاص على التنسيق بين جهود العمل السياسي لمنظومة الأمم المتحدة والاستجابة الإنسانية ومرحلة الإنعاش وإعادة الإعمار في آخر المطاف. ومن الجوهري في هذه الجهود ضمان أن تكون الاستجابة الإنسانية والتخطيط للانتعاش وإعادة الإعمار متوافقة ومتكاملة، وأن يجسد التخطيط للانتعاش وإعادة الإعمار علاوة على ذلك المبادئ السياسية الأوسع للأمم المتحدة والدول الأعضاء، بهدف العمل على تحقيق حل الدولتين.

21 - وتواصل منظومة الأمم المتحدة توفير الجزء الأعظم من المساعدة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد وسعت تلك المنظمات، ومن ضمنها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بشكل كبير نطاق ما تقدمه من المساعدات المنقذة للحياة بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023، بغاية الوصول إلى

2,7 مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة، منهم 2,1 مليون شخص في غزة. وتشمل المساعدةُ المقدمة المساعدةَ الطارئة في مجالات الزراعة والغذاء والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والمواد غير الغذائية والأنشطة الجالبة للدخل. وقُدمت الحماية أيضا كأساس للاستجابة الشاملة، بالتركيز على معالجة العنف الجنساني وعلى حماية الأطفال. وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد خضعت الاستجابة الإنسانية لقيود شديدة، وقصرت قصورا ذريعا في تلبية الاحتياجات بنطاقها الكامل. قبل وقف إطلاق النار في 19 كانون الثاني/يناير، واجه الشركاء في المجال الإنساني تحديات شديدة من ضمنها القيود المشددة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية، والأعمال العدائية، بما في ذلك هجمات القوات الإسرائيلية على قوافل المساعدات الإنسانية وقتل العاملين في المجال الإنساني، وانهيار القانون والنظام داخل غزة، والنهب المسلح للإمدادات الإنسانية والهجوم على القوافل من قبل العصابات.

22 - ومنذ 19 كانون الثاني/يناير، وبفضل رفع القيود المشددة على إمكانية الوصول، تشارك الأمم المتحدة وشركاؤها الإنمائيون بشكل كامل في دعم تنفيذ اتفاق إطلاق النار وتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين في غزة الذين هم في أمس الحاجة إلى الغذاء والماء والإمدادات الطبية وغيرها من المساعدات الأساسية. وفي الأسبوع الأول الذي تلا دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، دخلت نحو 000 5 شاحنة محملة بالمساعدات إلى غزة، شمالها وجنوبها على السواء. وقد عبر إلى عزة نحو 95 شاحنة محملة بالوقود و36 شاحنة أخرى محملة بغاز الطهي. وتشمل الإمدادات التي يجري توزيعها الغذاء والدواء والمياه وخدمات الصرف الصحي ومستلزمات النظافة الصحية والدعم النقدي. ومن أجل منع وقوع المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح، يجب أن يستمر تعاون جميع الأطراف تعاونا كاملا لضمان إمكانية الوصول بأمان ودون عوائق.

23 - ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي المزود الرئيسي والعمود الفقري للمساعدات الطارئة في غزة، حيث تدعم أكثر من نصف الاستجابة الإنسانية عموما. وقد وزعت الوكالة الطعام على 1,9 مليون شخص يقاسون الجوع الشديد. ويجري موظفو الأونروا الطبيون ما يقارب 000 16 استشارة صحية أولية يومياً، وهو ما يزيد عن 6,8 ملايين استشارة منذ بدء النزاع. وتواصل الأونروا إيواء ما يقرب من 000 400 نازح داخليا. وتقدم الوكالة أكثر من نصف المساعدات الشهرية المتعلقة بالإيواء والمواد غير الغذائية في غزة. وتوفر عمليات الإمداد بالمياه أكثر من 80 مليون لتر شهريا، ويستفيد منها قرابة 000 600 شخص، بينما تعالج خدمات جمع النفايات الصلبة نحو 000 4 طن من النفايات شهريا. وكانت الأونروا قبل النزاع تدير حوالي 300 مدرسة تخدم 000 300 تلميذ وتلميذة. ومنذ بدء الأعمال العدائية، قُدّم الدعم النفسي والاجتماعي إلى حوالي 000 730 شخص نازح، من ضمنهم زهاء 000 520 طفل. ويستفيد أكثر من 000 18 طفل في 86 مكاناً مؤقتاً للتعلم من مبادرة "العودة إلى التعلم" التي أُعلن عنها في شهر آب/أغسطس 2024 وتُقِيم لصالحهم أنشطة في مجال محو الأمية وتعلم الحساب إضافة إلى عدد من الأنشطة الترفيهية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، شرعت الأونروا في تنفيذ مبادرة لتوفير التعليم النظامي لحوالي 000 660 طفل في سن الدراسة في غزة، باستخدام خيار الاتصال الإلكتروني بعرض نطاق منخفض وخيار الورق، حيث سُجّل حوالي 000 100 طفل في الأسبوع الأول.

24 - وعملاً بقرار مجلس الأمن 2720 (2023)، عمل مكتب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة على تيسير وتنسيق ورصد شحنات الإغاثة المتجهة إلى غزة والتحقق من صبغتها الإنسانية. وتواصلت كبيرة المنسقين مع حكومة إسرائيل من أجل تسريع تقديم المساعدات، ودعت إلى توسيع

المعابر الحدودية ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ودخول المواد الإنسانية الضرورية فورا، مشددة على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتواصلت كبيرة المنسقين أيضا مع أصحاب المصلحة الدوليين، ومنهم وزراء الخارجية والمبعوثون المعنيون بالعمل الإنساني لمعالجة الوضع الإنساني المتدهور وزيادة تدفق المعونة. ويواصل مكتب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص وأفرقة الأمم المتحدة الإقليمية لمواءمة الرسائل وضمان تنسيق الجهود. وبالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وطبقا لأحكام القرار 2720 (2023)، قام مكتب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار بتفعيل آلية تسريع الإغاثة الإنسانية وتعزيز الشفافية وتبسيط دخول المساعدات عبر الأردن وإسرائيل وقبرص والضفة الغربية، وهو يجري حاليا مناقشات كيما تدخل المساعدات عبر مصر أيضا. وأُوفد فريق رصد إلى داخل غزة للتحقق من تسليم المساعدات. وعززت مشاركة مكتب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار خطوط الإمدادات وأنشأت ممرات إضافية من الدول الأعضاء المجاورة.

خامسا - تعزيز المساءلة

25 - تعالج الآليات القائمة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان جوانب متنوعة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل[2]. وهذه الآليات التي تتكامل ولاياتها بدرجة كبيرة قد استطاعت مجتمعةً أن تثبت قيمتها البالغة بفضل ما تضطلع به من أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ العام والدعوة التي تركز على الضحايا والتواصل مع الجهات الفاعلة القانونية والسياسية[3].

26 - ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل مكلفةٌ بجمع الأدلة وتوحيدها وتحليلها وتسجيلها وحفظها لاستخدامها في الإجراءات القانونية. وينبغي أن يشارَ أنْ لا لجنة التحقيق الدولية المستقلة ولا الآليات القائمة الأخرى مكلفةٌ بتجميع ملفات

(2) أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة في عام 1968 وتعمل بموجب ولاية صادرة عن الجمعية العامة (انظر https://www.ohchr.org/en/countries/palestine/special-committee-reports). أما الآليات التي تعمل بموجب ولاية صادرة عن مجلس حقوق الإنسان فهي: المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (انظر https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-palestine)، واللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل (انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-israel/index). ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مكلفة أيضا بتقديم تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة، تكمِلُه تقارير أخرى ذات صلة بالموضوع يقدمها الأمين العام والمفوض السامي إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، تشمل المعلومات المستجدة سنويا بشأن قاعدة بيانات جميع المؤسسات التجارية المشاركة في الأنشطة المفصلة في الفقرة 96 من تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 25/53).

(3) تطور الدور الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بما أن آليات الخبراء المستقلين تقدم أيضا تقاريرها إلى الجمعية العامة وتتواصل مع الدول الأعضاء ووسائل الإعلام.

القضـــايا المتعلقة بالمســـؤولية الجنائية الفردية وتقديم المســـاعدة المباشـــرة للمحاكم الوطنية أو الدولية في الملاحقات القضائية التي تجريها.

27 - وسوف يستمر العمل لمعرفة كيفية معالجة هذه الفجوة، وسوف يجري إبلاغ الجمعية العامة بنتيجته متى ما اكتمل.

سادسا - ملاحظات

28 - أرحب باتفاق وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة الذي بدأ في 19 كانون الثاني/يناير. وأشيد بالوسطاء - قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية - على جهود الوساطة المتفانية التي بذلوها من أجل التوصـل إلى الاتفاق والتزامهم الثابت بإيجاد حل دبلوماسـي. وهذه خطوة حاسـمة للتخفيف من المعاناة الهائلة التي يتجشـمها المدنيون. ومن منتهى الأهمية أيضـا أن يسـمح بزيادة كبيرة في دخول المسـاعدات الإنسـانية وإيصـالها إلى قطاع غزة على النطاق المطلوب لتلبية الاحتياجات الهائلة للسـكان، بما في ذلك توفير الإمدادات الأسـاسـية الملحة التي هي ضـرورية لبقاء السـكان المدنيين الفلسـطينيين على قيد الحياة. وأحثّ جميع الأطراف على الالتزام الكامل بشروط وقف إطلاق النار والتصرف بأقصى درجات ضبط النفس لمنع أي انتكاسة تؤدي إلى اندلاع العنف. ويجب أن تؤدي هذه الفرصـة الهشـة إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة والإفراج عن جميع الرهائن. كما يجب أن تؤدي إلى وضع إطار سياسي يسهل قيام حكومة فلسطينية شرعية يمكنها إعادة توحيد غزة والضفة الغربية.

29 - إن المعاناة والدمار اللذين وقعا في غزة قد بلغا من الجسـامة حدا لا يطاق ولم يسـبق له مثيل في أثناء تقلدي منصـب الأمين العام للأمم المتحدة. وتشـارك الأمم المتحدة مشـاركة كاملة في توسـيع نطاق إيصـال المسـاعدات الإنسـانية إلى المدنيين الفلسـطينيين في غزة. ويجب التمكين من دخول الإمدادات الإنسانية والإمدادات التجارية الحيوية إلى غزة بكميات أكبر، دون عراقيل، وعبر جميع نقاط الدخول المتاحة من أجل تلبية الاحتياجات الأسـاسـية للمدنيين، وفقا للقانون الدولي الإنسـاني. ومن الضـروري أن يسـتأنف عمل القطاع التجاري، بما في ذلك دخول البضـائع دون قيود عبر جميع المعابر المتاحة، لتلبية احتياجات الناس في غزة. وتستوجب الزيادة بصورة مجدية في الاستجابة الإنسانية في غزة تحسين سلامة أفراد العمل الإنساني وأصوله. ويظل وجود منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها، بما في ذلك وكالاتها وهيئاتها، أمراً أساسياً لهذه الاسـتجابة الإنسـانية والحماية والمسـاعدة الإنمائية. ويجب توفير الحماية للمدنيين كما يجب توفير ممر آمن للأشـخاص الراغبين في العودة إلى مجتمعاتهم المحلية. ويجب على جميع الأطراف الامتثال للالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنسـاني. وتكتسـي حماية المدنيين أهمية قصوى في أي نزاع مسلح.

30 - وتبقى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنى (الأونروا) هي العمود الفقري للعمل الإنساني في غزة. فلا منظمة باستطاعتها أن تعوض أو تحل محل قدرة الأونروا والولاية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة لخدمة اللاجئين والمدنيين الذين هم بحاجة ماسـة إلى المسـاعدة الإنسـانية المنقذة للحياة. وعلى الرغم من النزوح والمشـاق الكبيرة التي واجهها موظفو الأونروا فهم يواصـلون تقديم المساعدة المنقذة للحياة. وتنهض الوكالة بدور محوري في عملية الأمم المتحدة الإنسانية الأوسع نطاقا، بما في ذلك ما يتعلق بتوزيع الوقود على المسـتشـفيات وتحلية المياه ومعالجة مياه الصـرف الصـحي. وتعمل الوكالة على تيسير التنسيق بين الوكالات وتستضيف الشركاء العاملين في المجال الإنساني، وبالتالي فهي

تضمن استمرارية الخدمات الأساسية. والأونروا هي الكيان الوحيد القادر على استئناف توفير التعليم لجميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة بعد انتهاء النزاع. ويشكل أفرادها البالغ عددهم 000 13 تقريبا في غزة مورداً لا غنى عنه لتحقيق الانتعاش والانتقال السياسي، على النحو المحدد من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن. إن تنفيذ الأونروا الجاري للتوصيات الصادرة عن الاستعراض المستقل للآليات والإجراءات الرامية إلى ضمان التزام الأونروا بالحياد كمبدأ إنساني سيضمن استمرار التزامها الصارم بالحياد. وأكرر التأكيد على أن التنفيذ الجاري للقانونين المتعلقين بالأونروا اللذين اعتمدهما مجلس الكنيست في إسرائيل في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024 يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ويكون له أثر سلبي على السلام والأمن في المنطقة. وأحث إسرائيل مجددا على أن تتصرف بطريقة تتوافق مع واجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وواجباتها الأخرى بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك تلك التي تقع على كاهلها بموجب القانون الدولي الإنساني، وبموجب الاتفاقات ذات الصلة فيما يتعلق بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. ولا يمكن للتشريعات الوطنية أن تغير تلك الالتزامات.

31 - ويجب أن تستند أي جهود مجدية لتحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار استنادا قويا إلى إطار سياسي وأمني أوسع يكون باستطاعته أن يتصدى لآثار الحرب والكارثة الإنسانية ويضع الأسس اللازمة لإعادة بناء غزة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة تتمتع بالاستقلال التام ووحدة الأرض وتتوفر لها مقومات البقاء، والعمل في الوقت ذاته على معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ومن باب الأهمية الحاسمة أن تكون السلطة الفلسطينية مركزا لعمليات التخطيط والتنفيذ المتعلقة بأنشطة تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار في غزة. ويجب وضع إطار سياسي وأمني يمكن أن يعالج الكارثة الإنسانية، والشروع في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة وإرساء الأساس لعملية سياسية لإنهاء الاحتلال بأسرع ما يمكن وتحقيق حل الدولتين بطريقة تضمن نجاحه. ويجب أن يجسد الإطار أيضا المبدأ المتمثل في كون غزة جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية ويجب أن تبقى كذلك دون أي انتقاص من أراضيها، وفي ضرورة أن تكون غزة والضفة الغربية المحتلة موحدتين سياسياً واقتصادياً وإدارياً.

32 - على أن تعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية عنصرٌ مركزي لبلوغ هذه الأهداف ويجب في الوقت نفسه رفض أي إجراءات ممنهجة تقوض قدرتها على البقاء. وثمة حاجة ماسة للدعم الدولي اللازم لتعزيز قدرات الحكومة الفلسطينية وتهيئتها للعودة إلى تولي مسؤولياتها الكاملة في غزة. وسيلزم أيضا إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية واقتصادية ولكن يجب أن تكون قابلة للتحقيق وأن تحظى بالتمويل الملائم. وإنني أحث الأطراف والدول الأعضاء على مواءمة جهودها مع هذه المبادئ، وأكرر التأكيد على أنه لا يمكن التوصل إلى حل طويل الأمد لغزة إلا إذا كان حلا سياسيا في الأساس. وفي هذا السياق، أدعو مجددا إلى تنشيط العملية السياسية لإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين طبقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

33 - وسيتطلب إنعاش غزة وإعادة إعمارها مجموعة من الشروط العملياتية الدنيا للأمم المتحدة وشركائها في غزة. وتشمل هذه الشروط: الأمن والسلامة وإمكانية الوصول إلى السكان؛ والحد الأدنى من الخدمات الأساسية؛ وزيادة دخول السلع الإنسانية والتجارية وسلع إعادة الإعمار وإمكانية التنبؤ به، بما في ذلك من الضفة الغربية؛ وقدرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركائهما على الحصول على تأشيرات الدخول والتصاريح وإيفاد الخبراء ومعالجة القضايا التشغيلية الأخرى. وقد واصلت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها، بقيادة المنسق الخاص ونائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، جهود

الدعوة المكثفة لدى الأطراف المعنية للوفاء بهذه الشروط، وهي على استعداد لتوسيع نطاق أنشطتها في مجالي المساعدة الإنسانية والإنعاش حالما يسمح بذلك الوضع الميداني.

34 - وفيما يتعلق بضرورة المساءلة التامة، ومع مراعاة الآليات المبينة أعلاه، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في أفضل طريقة لضمان التنسيق والتماسك بين مختلف الآليات. ويستمر العمل لتحديد أي ثغرات في مجال المساءلة.

35 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الدعم المقدم لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وولايتها من شأنه أن يساعد في تنسيق الجهود الجماعية وفعاليتها بوجه عام وتعزيز أوجه التآزر المتاحة في هذا المجال.

36 - وبالإضافة إلى هذه الشروط التمكينية في الميدان، سيتطلب تحقيق الانتعاش الفعال والمستدام في غزة موارد سياسية ومالية وبشرية وتقنية هائلة، بما في ذلك من جانب الدول الأعضاء. ولضمان اتساق عملية الانتعاش وانسجامها مع المبادئ المبينة أعلاه، يجب أن ترتكز على إطار قوي للعمل الاستراتيجي فيما بين الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والشركاء العاملين في المجالين الإنساني والإنمائي والجهات المانحة وبلدان المنطقة والجهات الأخرى ذات المصلحة. ولقد أثبتت الآليات القائمة التي أنشئت لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، مثل مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وهيكل تنسيق المساعدات المحلية للسلطة الفلسطينية، فعاليتها على مدى سنوات عديدة ويمكن زيادة تعزيزها لدعم عمليات تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار في غزة. وتلتزم منظومة الأمم المتحدة بالحوار المستمر مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين حول كيفية زيادة تمتين هذه الآليات وتعزيزها من أجل تحسين ما تقدمه من مساعدة للشعب الفلسطيني.

37 - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارته الاعتيادية لشؤون الآلية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن 2720 (2023) التي تقدم في الوقت ذاته تقاريرها مباشرة إلى نائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ومن خلاله إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وإلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وسيستمر عمل قاعدة بيانات الآلية وإجراءاتها المتعلقة بالموافقة المسبقة ضمن هيكل التنسيق الحالي للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

38 - وسيؤدي تعزيز مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط دوراً حاسماً في حل النزاع طبقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي عن طريق دور المساعي الحميدة وتنسيق الدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، بما في ذلك ضمان توافق جهود تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار في غزة مع المبادئ والأولويات المذكورة أعلاه. وستواصل الأمانة العامة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء لضمان أن يظل المكتب مزوداً بالموارد الكافية للوفاء بولايته في ظل الظروف الصعبة وغير المتوقعة.

39 - وسأظل ثابتا على التزامي بدعم إنهاء احتلال إسرائيل غير القانوني للأرض الفلسطينية بأسرع ما يمكن، ودعم الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع طبقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين- إسرائيل ودولة فلسطينية تنعم بالاستقلال التام والديمقراطية والسيادة ووحدة الأرض وتكون غزة جزءا لا يتجزأ منها - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.